أكدوا أن الأحداث الأخيرة تدق ناقوس الخطر

نواب: تطورات الملفين الأمني والصحي تحتاج إلى مناقشة وخطط حكومية بينة

الغانم : عقد جلسة لمجلس الأمة الثلاثاء المقبل .. سيتم الدعوة لها

مرزوق الغانم

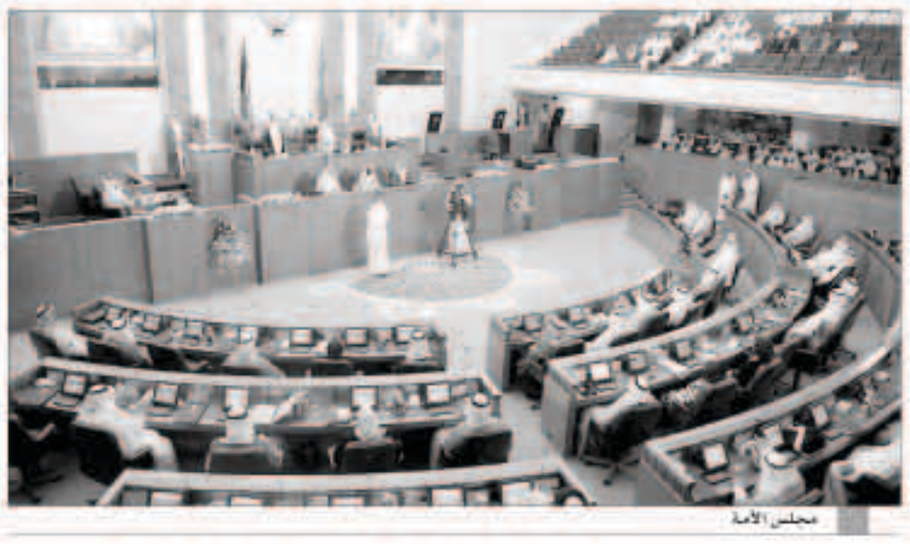
مجلس الأمة

الدلال: التطورات الصحية والأمنية تفرض عقد جلسة عاجلة للمجلس

هايف: إيقاف استقبال رعايا الدول الرافضة لإعادة مواطنيها للضغط عليها

الكندري: وقف دفعات «صندوق التنمية» للدول الممتنعة عن استقبال مواطنيها

«الحركة التقدمية» ضرورة معالجة أسباب ما حدث في مركز إيواء كبد

بينما قام عدد من مخالفي الإقامة من الجنسية المصرية في محجر كبد بإحداث عمليات شغب ، مطالبين بلدانهم بسرعة الإجلاء ، بعد مرور فترة زمنية طويلة نسبيا عليهم ، طالب عدد من النواب بعقد جلسة خاصة لمجلس الأمة لبحث التطورات الأمنية والصحية ، بينما طالب آخرون بعدد من الإجراءات لدفع بعض الدول التي ترفض استقبال رعاياها إلى استقبالهم .

في هذا السياق كشف رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، ان المجلس سيعقد جلسة يوم الثلاثاء المقبل، لافتا إلى انه سيتم الدعوة لها.

وكان النائب محمد الدلال قد قال إن التطورات الأمنية والصحية تتطلب عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمة في اقرب وقت ممكن، لافتا إلى انه سيتقدم مع عدد من الزملاء النواب بطلب عقد جلسة تناقش الوضع الصحي والأمني، في ظل أزمة وباء فيروس كورونا، ومطالبا الحكومة بتقديم تقرير بشأن تعاملها مع ظروف ومستجدات الأزمة.

من ناحيته طالب النائب محمد هايف الحكومة، بإبلاغ الدول الممتنعة عن استقبال رعاياها، بأن التعامل معها مستقبلاً سيكون بقرارات، قد تصل إلى وقف استقبال الجنسيات المنتمية لها، ووقف مساعدات صندوق التنمية عنها وغيرها، داعيا أعضاء مجلس الأمة إلى تبني ذلك، لافتا إلى أنه سيتقدم باقتراح بذلك لأن عدم تعاون تلك الدول يعرض البلاد للخطر.

من جهته أعلن النائب الدكتور عبدالكريم الكندري عزمه تقديم اقتراح لوقف دفعات صندوق التنمية للدول التي ترفض استقبال رعاياها الموجودين في الكويت.

وأشار الكندري الى انه "بعد ما حصل ليلة أمس ومنعا لتكراره، سأتقدم باقتراح بقانون ينص على تعليق الاتفاقيات الثنائية ووقف دفعات صندوق التنمية للدول الرافضة لاستقبال رعاياها من الكويت"، مؤكدا أن "الكويت دولة عطاء لكن شعبها لا يقبل الاستغلال".

من جهتها رأت الحركة التقدمية، أن العالم بأسره يواجه وليس الكويت وحدها فحسب، أوضاعا استثنائية غير مسبوقة، لا تقتصر على خطر تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد، وإنما تمتد إلى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولها انعكاساتها السلبية المؤثرة على الروح المعنوية والحياة النفسية للبشر.

وأضافت انه في ظل هذه الأوضاع الاستثنائية برزت على السطح، بل تفاقمت مشاكل عديدة كانت كامنة، وتداعت منظومات كان كثيرون يتوهمون أنها متماسكة، ولعل بعضها أصبح مهددا بالتفسخ والانهيار.

وتابعت الحركة في بيان لها "في بلادنا، برز من ضمن ما برز على السطح من مشاكل خلال مواجهة الجائحة، مشاكل كان يتم التواطؤ للتستر عليها والتهوين من أمرها، ومن بينها مشكلة ما يسمى "الاختلال في التركيبة السكانية"، ومشكلة العمالة الوافدة المخالفة لقانون الإقامة".

وذكرت انه للأسف فقد جرى التعامل مع الضحايا من العمال الوافدين وكأنهم المتسببون بها، بل كأنهم مصدر انتشار فيروس كورونا المستجد، مبينة أنه في أفضل الحالات جرى الحديث عن قصر المسؤولية على تجار الإقامات وحدهم، بينما تم تناسي مسؤولية الحكومة وأجهزتها عن وجود هذه المشكلة وتفاقمها، جراء تغاضيها عن المتسببين فيها والسكوت عنهم لسنوات طويلة.

ولفتت إلى عدم معاقبة شركائهم من المسؤولين الفاسدين في مراكز القرار الحكومي، الذين سهلوا لهم جلب مئات آلاف وربما ملايين العمال إلى الكويت، من دون توفير فرص عمل حقيقية لهم، مقابل الحصول على أتاوات مالية دفعها هؤلاء العمال من كدحهم، ناهيك عن التهاون الحكومي في التعامل مع العديد من شركات القطاع الخاص التي سرّحت عمالتها بعد انتهاء تنفيذ عقود المشروعات الحكومية، حتى وإن لم تتاجر في إقاماتهم.

وأفادت "على نحو أعم يمكننا القول إن أسباب ما يسمى مشكلة الخلل في التركيبة السكانية أعمق وأوسع من ذلك كله، فهي تتصل بمنظومة الاقتصاد الرأسمالي الطفيلي، الذي يحرص على جلب ملايين العمال الوافدين المحرومين من أبسط حقوقهم العمالية والنقابية، ليستغلهم أبشع استغلال كقوة عمل رخيصة الأجر وكقوة شرائية وكمستأجرين، ونضيف إلى الأسباب سببا آخر يتمثل في نمط الحياة الاستهلاكية السائد في مجتمعنا، الذي ساهم في جلب مئات آلاف العمالة الوافدة الهامشية كعمال منزليين".

وأوضحت اليوم، "هاهو مجتمعنا الكويتي يعدما استفحل الأمر في ظل جائحة كورونا، بدأ أخيرا في الانتباه إلى الأمر ومحاولة مواجهته، ولكن من الواضح أن هذا الانتباه لم ينطلق من وعي كامل بالمشكلة وأبعادها، وأن مواجهة المشكلة تتم بطريقة انتقائية سطحية تنظر إلى الظواهر وتتجاهل الأسباب العميقة".

وأشارت إلى إقدام الحكومة على تطوير ما اعتادت على ممارسته في السنوات السابقة، من إجراءات تستهدف بالأساس تنظيف ملفات شركات تجارة الإقامات، بحيث أعلنت وزارة الداخلية هذه المرة منح مهلة استثنائية لمخالفي الإقامة بالمغادرة من 1 ابريل وحتى نهايته، دون دفع تكاليف السفر وتوفير تذاكر الطيران، مع إمكانية عودة المخالفين الى البلاد مرة أخرى، وأعلنت كذلك عن تجهيز أماكن لإيواء المخالفين بعد إنهاء إجراءاتهم حتى موعد سفرهم ومغادرة البلاد.

وأكدت أنه على أرض الواقع فقد كشفت التجربة العملية الملموسة أن هذا الإجراء الحكومي لم يكن مدروسا، بل كان قرارا عشوائيا لم تحسب الحكومة ممثلة بوزارتي الداخلية والخارجية تعقيداته وتداعياته وعواقبه، إذ إنه من جهة أولى لم يتجاوز عدد المخالفين الذين سجلوا أسماءهم والتحقوا بمراكز الإيواء سوى 25 ألفا، فيما لم تسجل الغالبية الساحقة اسماءها ولم تلتحق بمراكز الإيواء، ومن جهة أخرى وهذا هو الأسوأ أن الحكومة لم تستطع أن تنسق بصورة عملية وملائمة مع حكومات دول المخالفين أمر تنظيم عودتهم.

ونوهت باستغلال تلك الحكومات الظروف الاستثنائية لجائحة كورونا، من أجل تبرير عدم قدرتها على توفير محاجر لاستيعاب العائدين من مواطنيها، وبذلك تشأ مشكلة إنسانية وأمنية جديدة وخطيرة لم تحسب "الداخلية" لها حساباً تمثلت في تكدس عشرات آلاف البشر في مراكز إيواء مؤقتة، يعانون من العزلة والإحباط ومن دون أي أفق واضح لموعد عودتهم إلى بلدانهم.

وأضافت الحركة أنه على خلفية هذه المشكلة المستجدة الناجمة عن تخبط حكومي صارخ، وقرارات متسرعة غير مدروسة، شهدت احد مراكز الإيواء في كبد مساء أمس أحداثا مؤسفة تم الاكتفاء بالتعامل معها أمنيا، بينما تم تجاهل الأسباب العميقة التي أوجدت هذه المشكلة، وسرعان ما تحولت تلك الأحداث إلى مادة للإثارة العنصرية البغيضة ضد الضحايا المستائين لتصبّ المزيد من الزيت على النار، من دون أن تستبعد في المقابل أن تتحول تلك الأحداث إلى مادة تحريضية قد تستغلها جهات خارجية.

وتابعت "نحن في الوقت الذي لا نبرر فيه حوادث الفوضى، ولكننا لا نستطيع أن نتجاهل أسبابها، وننبه إلى أنه ما لم تتم معالجة هذه المشكلة على نحو سليم يراعي العديد من الاعتبارات، ومن ضمنها حقوق الإنسان والظرف الاستثنائي الراهن، فإن الأمر عرضة لأن يتكرر وربما أن يتسع".

عبدالكريم الكندري

محمد هايف

محمد الدلال

أكدت جاهزيتها لإنجاز 90 % من المعاملات إلكترونياً

البلدية : خطة متكاملة وشاملة في حال استؤنف عمل الموظفين

كشف مدير عام البلدية م. أحمد المنفوحي عن خطة متكاملة اعدتها البلدية في حال استئناف العمل و عودة دوام موظفيها ، معلنا أن لجنتي الموافقات التنظيمية والطابع الخاص ستبدأ العمل في انجاز المعاملات إلكترونيا الأسبوع الجاري .

وأوضح المنفوحي أن خطة إستئناف العمل في البلدية تم الانتهاء منها بعد دراسة متأنية لكافة الجوانب استعدادا لعودة الموظفين وممارسة أعمالهم في حال صدر قرار باستئناف الأعمال.

وبين المنفوحي استعداد البلدية لإنجاز 90 بالمئة من المعاملات إلكترونيا في حال استئناف العمل ، موضحا أن هناك بعض المعاملات لم تتوقف خلال ازمة وباء كوفيد 19 لوجود البنية التحتية الالكترونية والتي تقوم على نظام إلكتروني متطور يتم من خلاله انجاز الخدمات ومعاملات رخص البناء وايصال التيار الكهربائي .

لجنتا الموافقات التنظيمية والطابع الخاص ستباشر إنجاز المعاملات هذا الأسبوع

واكد المنفوحي ان البلدية تملك بنية تحتية إلكترونية نتيجة تخطيط وعمل متواصل خلال السنوات الماضية يتيح لكوادرها العمل عبر نظام إلكتروني متكامل إنجاز خدمات ومعاملات المواطنين خاصة أن معظم المعاملات تنجز عن طريق الأون لاين ، مشيرا إلى أن هناك بعض المعاملات لاتستطيع البلدية إنجازها لارتباطها بجهات حكومية أخرى كمعاملة شهادة الأوصاف إلا بعد موافقة وزارة العدل ، حيث يجرى التنسيق مع تلك الجهات وأخذ موافقاتها لإنجاز هذه المعاملات إلكترونيا .

أحمد المنفوحي

وقال المنفوحي " نجحت البلدية بإصدار رخص البناء وايصال التيار دون حاجة لمراجعة المواطنين والتي اصدرها المهندسين إلكترونيا في منازلهم والتي بلغت 192 رخصة بناء خلال الفترة الماضية رغم تعطيل الدوام لمنع انتشار فيروس "كورونا " بالاضافة إلى إصدار 146

1857 شكوى تلقاها قسم الطوارئ بالخدمات العامة خلال إبريل الماضي

ترخيص إيصال تيار كهربائي ، لافتا أن البلدية ستبدأ العمل في إنجاز معاملات أخرى ضمن حزمة الخدمات والمعاملات الالكترونية التي تقدمها للمواطنين ،حيث ستباشر لجنتي الموافقات التنظيمية والطابع الخاص أعمالهما أون لاين خلال هذا الاسبوع لإنجاز المعاملات.

وأشاد المنفوحي بعمل الكوادر الوطنية في البلدية اثناء أزمة وباء "كورونا " لضمان استمرار إنجاز المعاملات للمواطنين إلكترونيا من منازلهم مثل تراخيص البناء وانهاء الإشراف وايصال التيار الكهربائي موضحا أن هناك معاملات أخرى تتطلب موافقات بعض الجهات الحكومية وسيبدأ العمل بها خلال الأسبوع الجاري .

على صعيد متصل كشفت بلدية الكويت في إحصائية صادرة من إدارة الخدمات العامة عن تلقي قسم الطوارئ الخط الساخن "139" بمراقبة النقليات بإدارة الخدمات العامة و خدمة " 24727732 " وأب الشكاوي 1857 بلاغا وشكوى في جميع المحافظات خلال شهر إبريل الماضي.

وأوضحت البلدية بأن أعلى معدل للشكاوي كان في محافظة الأحمدي 498 شكوى وإستفسار منهم 376 شكوى خاصة بالعزاب تلتها محافظة الجهراء 415 تضمنت 263 شكوى للعزاب وجاءت محافظة الفروانية في الترتيب الثالث لمعدل الشكاوي بـ 400 شكوى منهم 325 شكوى تتعلق بالعزاب تلتها محافظة العاصمة بمعدل 221 شكوى متضمنة 141 شكوى للعزاب ومحافظة حولي 211 شكوى منهم 133 شكوى للعزاب وجاءت محافظة مبارك الكبير في الترتيب الأخير بتلقي 112 شكوى منهم 52 شكوى بخصوص العزاب فضلا عن إستقبال ما يقارب 100 إستفسار يومي .

وأشارت البلدية إلى أن جميع الشكاوي التي يتم استقبالها عبر خدمة الواتس أب وخدمة الخط الساخن "139" من قسم الطوارئ التابع لإدارة الخدمات يتم إدخالها في جهاز الحاسب الآلي ومتابعتها من قبل موظفي الخط الساخن بعد تحويلها إلى جهات الاختصاص في البلدية طبقا للمحافظات .

للعمل على حلها فورا من أجل تقديم أفضل الخدمات وبأقصى سرعة ممكنة .